صباح قدوري*: تعليق على أطروحة دوامة الأجور-الأسعار

اطلعت على المقال المعنون "مايكل روبرتس: دحض أطروحة دوامة الأجور-الأسعار" من ترجمة الزميل مصباح كمال المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.[1]

بدءاً أقيم عاليا جهود زميلنا القيمة في ترجمة ونشر مقالات في الفكر والتاريخ الاقتصادي إضافة إلى كتاباته حول النشاط التأميني في العراق. بودي هنا تقديم مداخلة قصيرة، من دون الدخول في التفاصيل، حول محتويات المقال المترجم، وكالاتي:

1- كما هو معروف فإن الأجور تعتبر عنصرا أساسيا في كلفة الإنتاج، بالإضافة الى كلفة المستلزمات السلعية بما فيها الطاقة والمستلزمات الخدمية. ففي حالة زيادة تكاليف هذه العناصر فإنها ستنعكس على رفع سعر الانتاج، مما يؤدي الى التضخم، وهو ما يسمى "التضخم المسبب بالتكاليف"، كما هو عليه الحال اليوم في كثير من بلدان العالم، وخاصة في أوربا وامريكا. في هذه الحالة تحدث زيادة الأجور بمعدلات اقل من معدل زيادة التضخم، وذلك للتخفيف من تبعات التضخم. اي تحدث زيادات الاجور في مسار ارتفاع الأسعار السابقة، كما جاء في المقال.

2- من الضروري إتباع منهجية واضحة وشفافة ومستدامة عند زيادة الاجور، مبنية على دراسات علمية وفق الاقتصاد الكلي، باستخدام المعرفة الاقتصادية والأسلوب الرياضي المتعارف عليه في هذه المسالة، اخذين بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة

[1] مايكل-روبرتس-دحض-أطروحة-دوامة-الأجور-الأسعار (iraqieconomists.net).pdf

على ذلك، منها: معدلات نمو كل من الانتاج والإنتاجية، والناتج المحلي الإجمالي، والسيولة المحلية، وسعر الصرف، ونمو القوى العاملة، ومعدل التضخم. وهناك علاقة طردية بين هذه العوامل والأجور.

3- ارتباطا بمبدأ العدالة الاجتماعية والاهتمام برفاه المواطنين في توفير مستوى معيشي كريم لهم، وذلك من خلال المواءمة بين تغير مستوى الأجور وتغير مستوى الأسعار والتضخم، بالاستناد الى مؤشرات الإنتاجية وتكلفة المعيشة.

4- من أجل ربط حالة التضخم بالأجور، لابد من التفرقة بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي. إن الزيادة في الاجر النقدي مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم بنسب تفوق نسبة زيادة الاجر، لا يحقق التحسن في مستوى معيشة الموطن، وذلك لاستمرار انخفاض الاجر الحقيقي، لأن الأخير يُستمد من القوة الشرائية لحجم السلع والخدمات التي يمكن شراءها بهذا الاجر. إذاً، فإن الفارق بين الاجر النقدي والاجر الحقيقي هو السعر، وبذلك تكون العلاقة عكسية بين ارتفاع السعر وانخفاض قيمة الاجر الحقيقي، بثبات الأجر النقدي، والعكس صحيح إذا انخفضت الأسعار مع ثبات الدخل النقدي، لأن ذلك يؤدي الى ارتفاع الأجر الحقيقي.

5- هناك علاقة وثيقة بين الأسعار والأجور، على اساس متغيرين متلازمين. إن ارتفاع الاجور قد يؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية، في حالة عدم مقابلة هذا الارتفاع بزيادة الإنتاج والإنتاجية. والعكس صحيح في حالة زيادة الأخيرة لا تقابلها زيادة في الاجور وبالتالي عدم تحسين الظروف المعيشية للعمال، فعليه يجب ربط الاجور ليس فقط بالتضخم، ولكن أيضا بالإنتاجية.

6- ارتباطا بالفقرة أعلاه، نجد ضرورة وجود سياسة عامة مستقلة للأجور تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في الدخول والتخفيف من حدة الفقر ورفع الإنتاجية، وتقسيم القيمة المضافة الناتجة عن العملية الإنتاجية بين العاملين في

القطاع العام والخاص، لكونه آلية رئيسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخول الى جانب الآليات الاخرى.

7- إن مسالة زيادة الأجور مجمدة في اقتصاديات البلدان التي نشأت على إثر الازمة المالية عام 2008. والتي كانت أيضاً إحدى العناصر في نموذج آيديولوجية اللبراليين الجدد، وتخضع لتوجهات واوامر وارشادات المؤسسات المالية الرأسمالية، الصندوق والبنك الدوليين. لذلك، فإن حماية الفئات الأكثر ضعفا أصبحت مسألة اجتماعية ومعيشية ضرورية، من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور وضمان مزايا الحماية الاجتماعية، وكلاهما يجب ان يكونا أيضاً من بين الأوليات في الاستجابة لازمة الركود الاقتصادي والتضخم الحالي الذي يراوح مكانه في الاقتصادات الغربية.

8- فيما يخص العراق فإن موضوع دوامة الأجور-الأسعار لا يجد له حضوراً في الكتابات الاقتصادية وفي سياسة الدولة. ربما تهتم بعض الأحزاب السياسية بالموضوع ولكن دون الربط الحقيقي بين الأجور والأسعار. لذا أصبح موضوع الأجور يستحق الاهتمام والمناقشة في أوساط هذه الأحزاب وكذلك منظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية وبالخصوص نقابات العمال. وبالنسبة لهذه النقابات فإن عليها أن تتفاوض وبقوة مع الحكومة وارباب العمل من اجل ربط الأجور بالتضخم والإنتاجية والاسعار، مع تحديد مفهوم مستوى الأجر وتعديلاته بقانون على اسس معينة ومنها: الحد الأدنى للأجور، الأجر العادل، والأجر المعيشي، وربط ذلك بإجراء الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي والتشريعي الخاص بهذه المسالة، اخذين بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية في المجتمع، وتفعيل دور الدولة المباشر بهذا الخصوص. هذا بالإضافة الي أن مسالة الاجور والاسعار والتضخم والإنتاجية، تحتاج أيضا الى دراسة خاصة بها، تتضمن الجوانب النظرية في هذه المفاهيم والعوامل المؤثر فيها، والجانب التطبيقي لها، باستخدام الأساليب

الكمية والقياسية للعلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، وفق الأسس العلمية والمعرفية والبرنامج الخاص بذلك. ■

(*) دكتوراه في فلسفة الاقتصاد الكمي/محاسبة التكاليف، باحث أكاديمي متقاعد في النظام المحاسبي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر 5 كانون الأول 2022

.

http://iraqieconomists.net/ar/